

الحكومة تراضي «صندوق النقد» ... من جيب المواطن

ك... لا لغيرها

مزيفة وسرقة الموجود منها. وكان لا يُكتشف أمرهم إلا عند طلب النجدة إذا لم بهم طارئ، مع أنه كانت بعض مجموعاتهم ترفض دخول المستشفيات أو المراكز الأمنية.

إضافة إلى ذلك، كان سياح يهود يخوضون رحلات سيراً على الأقدام ضمن ما يرون أنه في معتقداتهم «حج ديني»، وعادة ما تعثر السلطات الأردنية عليهم بعد أن يضلوا طريقهم ثم ينقلون جواً خوفاً على سلامتهم. وقبل عامين تقريباً، سُجّل وجود وفد في وادي الحسا كان يؤدي صلاة عند جبل النبي هارون، وأفراده يرتدون أزياء ورموزاً يهودية، كما سُجّلت حالة سرقة قطع أثرية شمال المملكة على يد تاجر آثار إسرائيلي، فيما لا يزال مصير القضية مجهولاً. كذلك، رصد ناشطون مجموعة طلابية من الدارسين في أقسام كليات الآثار والتاريخ الإسرائيلية تأتي لإتمام مساق دراسي تحت إشراف أساتذة مختصين في مواقع أثرية.

حتى وزارة السياحة كوّنت في أكثر من مناسبة تصريحات مفادها أن السياح الإسرائيليين، الذين يدخلون المملكة بمعدل 95 ألف سائح سنوياً تقريباً، هم الأكثر إثارة للمشكلات، ويشكلون عبئاً على السياحة، فهم يتهربون من دفع رسوم دخول الأماكن السياحية، وتحديدًا في البتراء، كما يخالفون القوانين برفضهم اصطحاب مرافقين أردنيين خلال زيارتهم المناطق السياحية.

ورقة رابحة في وجه الخليج

الخبير الاقتصادي مازن مرجي (مدير الترويج والبرامج في «مؤسسة تشجيع الاستثمار» الأردنية سابقاً) يرى أن السياحة الدينية تساهم بما لا يقل عن 13-14% من الناتج المحلي الإجمالي لو أُديرت باحتراف، كما أنها ستوفر المليارات من العملة الصعبة التي يحتاج إليها الاقتصاد الوطني، وخاصة مع المصاعب المختلفة وعلى رأسها المديونية العالية والعجز الكبير في الميزان التجاري. يقول مرجي: «على الدولة الأردنية أن تعلم أن قطاع السياحة بانواعها يساهم في الناتج المحلي الإجمالي ورفع مستوى معيشة المواطن بإيجاد فرص العمل، وكذلك زيادة مستويات الدخل وأيضاً توسيع القاعدة التنموية للمحافظات كلها، في ظل انتشار المواقع والكنائس والمزارات بكثافة في المملكة».

وهذه الأيام، يسيطر الحديث عن ارتفاعات في أسعار السلع والخدمات في العام المقبل على الرأي العام، وذلك لتغطية عجز الميزانية. وعند كل زيادة شبيهة، تكثُر صرخات الاستغاثة من وجوه أردنية بدول الخليج، لكن واقع الحال يفيد بأن الدفع لعمّان بات لا يحتل أي مكانة على أولويات العواصم الخليجية، وكل ما يقال عن مساعدات سعودية أو إماراتية أو كويتية لم يثبت طوال السنوات الأخيرة الماضية أنها حلت أي مشكلة اقتصادية. وفي مجتمع محافظ لا يقبل فتح السياحة بإقامة ملاء ليلية كبيرة، وخاصة مع تعرقل مشروع كازينو البحر الميت، فإن الرفض الرسمي والشعبي أيضاً للسياحة الدينية يضع مصير قطاع التقديرات تشير إلى أنه إذا فُعلت السياحة الدينية، يمكنها أن تجلب سنوياً من السياح أكثر من عدد الأردنيين المقيمين في المملكة.



المناطق في الحج المسيحي باعتراف الفاتيكان، ما يعني أن للمشكلة أبعاداً أخرى. وأضاف: «الأمر بحاجة إلى عمل شاق (أمنياً ولوجستياً) من أجل ترتيب وفود الحجاج المسيحيين، والاستفادة من زيارة البابوات الثلاثة إلى الأردن».

السياحة مفتوحة للإسرائيليين!

على المقلب الآخر، لم تتوقف زيارات الجماعات اليهودية من فلسطين المحتلة، أو بلاد أخرى، للمملكة، وذلك منذ توقيع «وادي عربة». ويرى هؤلاء أن لهم «ملكية دينية لمناطق تاريخية وأثرية أردنية»، تبعثها حالات تخريب وسرقة في عدد من الأماكن التي يزورونها، ومنها: وادي بن حماد في الكرك، وادي الحسا، منطقة الهيشة في الشوبك، مقام النبي هارون في البتراء والطفيلة ووادي رم. وقد وثق الباحث سفيان التل في كتاب حديث (الهيمنة الصهيونية على الأردن) عدداً من تلك الحالات التي شهدت أيضاً تعديلاً في طبيعة الآثار نفسها خلال الزيارات.

من جانب آخر، تُحاط أنشطة الوفود السياحية اليهودية بطوق من السرية والكتمان، كما أن الصحافة المحلية رصدت خلال السنوات الماضية عدداً من «حالات السياحة السرية في مناطق بعيدة ووعرة خارج المجموعات الرسمية من دون علم الأجهزة المختصة»، إذ تعتمد عدد من الإسرائيليين الإيهام بإضاعة أنفسهم، ثم توجهوا إلى أماكن الآثار التاريخية لإتلاف مواقع أثرية بالمحو والتحريف أو إضافة كتابات جديدة، ودفن قطع أثرية

في سير على خطى

دول عربية سلّمت رقابها

لـ«البنك الدولي» و«صندوق

النقد الدولي». يسير الأردن

المثقل بدين يتخطى 38

مليار دولار، نحو مغامرة

جديدة لإرضاء البعثات

الدولية، لكن باتخاذ

إجراءات ضريبية من

جيوب المواطنين

عمات - أسماء عواد

سيناريو اقتصادي قاسٍ يلوح فوق رؤوس الأردنيين بعدما نُشرت خطة عن «نيات» الحكومة و«صندوق النقد الدولي» في ما يتعلق بتعديل الوضع المالي وقانون الضريبة المعدل، إذ بادرت السلطة التنفيذية (الحكومة) إلى مخاطبة جهة خارجية هي البنك الدولي، من دون الرجوع إلى مجلس الأمة الذي أنهت دورته الاستثنائية ولم يدع بعد إلى الدورة العادية، وهو ما يصنف قانوناً، أو عرفاً، على أنه تعدّ على مهمات السلطة التشريعية والرقابية.

وفي أوقات سابقة، تمت زيارات دورية لـ«صندوق النقد الدولي» للمملكة، كان هدفها إجراء «مراجعات لخطة السلطات في الجوانب الاقتصادية للعام الجاري وما بعده»، لكنها عملياً كانت تمثل مراقبة لتنفيذ «السياسات الرشيدة» والشروط التي تعهدت بها الحكومة الأردنية من أجل تقليص «مواطن الضعف ودعم النمو». لكن، في ظل هذا الالتزام الأردني، هل تحقق تحسن ملحوظ على الوضع الاقتصادي جراء الشراكة مع «البنك الدولي» التي بدأت منذ أكثر من ربع قرن ببرنامج «التصحيح الاقتصادي»؟ بعثة «البنك الدولي» توقعت في تقرير أخير أن «تظل آفاق النمو الاقتصادي في المملكة خجولة على المدى المتوسط».

أما الأرقام التي أوردها التقرير، فتظهر مقدار المديونية التي وصلت إلى حدود 38 مليار دولار أميركي، مع تراجع طفيف للعجز المالي. مع ذلك، بقي الدين العام يمثل ما يقارب 96% من الإيرادات، كما وردت في التقرير نفسه أرقام متواضعة وخجولة للنمو الاقتصادي وارتفاع في معدلات التضخم القابلة للزيادة، كما تبين ارتفاع معدل البطالة مقارنة مع السنوات الماضية.

لكن البعثة قالت إن الأردن يواجه «بيئة خارجية صعبة» في ظل ما يحدث في سوريا والعراق، وخاصة مع تحمله

فاتورة اللجوء السوري (المقدر بأكثر من 660 ألف لاجئ مسجلين) وسط تراجع دولي في تقديم المساعدات، علماً بأن هذا اللجوء لم يكن الوحيد خلال السنوات العشر الماضية، إذ سبقته موجات لجوء عراقي منذ عام 2003 بوتيرة متذبذبة. ومع أن توافد العراقيين لم يكن على صورة مخيمات لجوء، كما الحال مع السوريين، فإنها أحدثت تغييراً اقتصادياً تمثل في ارتفاع الأسعار، وخاصة العقارات. ومنذ تولي الملك عبدالله الثاني مقاليد الحكم عام 1999، عيّنت 12 رئيس حكومة لغاية اليوم بتشكيلات مختلفة، لكنهم جميعاً لم يستطيعوا حل الإشكالات الاقتصادية، بل ارتفعت المديونية خلال هذه السنوات بنحو 28 مليار دولار.

أما الآن، فتتوي الحكومة تخفيض الإعفاءات الضريبية للأفراد والعائلات بمقدار النصف، أي توسيع قاعدة الدخل الخاضع للضريبة، وبذلك يكون الحد الأدنى للخضوع للضريبة هو 500 دينار أردني (تقريباً 700 دولار أميركي)، يقتطع منه الضمان



أكثر من 75% من إيرادات الموازنة في المملكة هي من الضرائب



الاجتماعي. وإذا أقرّ قانون ضريبة الدخل، فسيذهب خمس هذا الدخل كضمان اجتماعي وضريبة عدا ضريبة المبيعات التي يدفعها المواطنون مباشرة. كما تحدثت «رسالة النيات» عن رفع سقف الضريبة للأفراد والشركات والبنوك، مدعية اعتمادها على نظام ضريبي «أكثر تقدمية وعدالة».

من جانب آخر، ذكرت الحكومة أنه بالتشاور مع «الوكالة الأميركية للتنمية الدولية USAID» ستقوم الخيارات لتوسيع قاعدة الدخل الخاضعة للضريبة، وتقوية الامتثال الضريبي بهدف إصلاح قانون ضريبة الدخل بحلول نهاية تشرين الثاني المقبل. ومن الجدير بالذكر أن أكثر من 75% من إيرادات الموازنة في المملكة هي من الضرائب، وما تبقى تأتي من المنح والمساعدات.

كذلك، اختتمت الرسالة الحكومية لـ«صندوق النقد»، باستعداد الأولى

لاتخاذ أي إجراءات إضافية «ربما تكون مناسبة لتحقيق برنامج الإصلاح الاقتصادي» الذي تبنته، مضيفاً أنها ستستشير الصندوق في شأن تبني هذه الإجراءات.

يعقب النائب في البرلمان الأردني خالد رمضان على «رسالة النيات» بالقول إن الموضوع متعلق أساساً بمجلس النواب، متهماً الحكومة بأنها تحركت من خلف ظهر النواب. ويرى أيضاً أن ذلك يوجب «مسؤولية مباشرة يجب أن يتحملها المجلس تجاه هذا العبث بالسياسات والإدارة وغياب احترام الدستور».

أما الناشطة الحقوقية والمحامية، ليندا كلش، فقالت إن هذا القانون «سيضرب البنية الاجتماعية، وسيستسبب في ارتفاع العنف المجتمعي»، مضيفاً أن «الدولة أعطت وعوداً لصندوق النقد الدولي أكثر من كونها نيات... مع أن الرسالة غير ملزمة، فإنها تعبر عن توجهات الحكومة التي لا تختلف عن سابقتها في كيفية تعاملها مع الأزمة الاقتصادية». وفي بداية هذا العام، إثر صدور تقرير «ديوان المحاسبة»، تقدمت كلش ببلاغ إلى النائب العام لفتح تحقيق في ما جاء في التقرير، ذاكرة أن تلك المخالفات «هدر للمال العام»، كما بدأت بحملة تحت مسمى «حركوا نوابكم» من أجل ضغط المواطنين على نواب منطقتهم.

من جهة أخرى، ذكر رئيس «جمعية المحاسبين القانونيين» السابق، محمد البشير، أن «رسالة الحكومة لصندوق النقد ليست رسمية، إذ يجب أن تأخذ المقترحات الموافقات التشريعية والقانونية، وهذا لم يحدث بعد». ويرى البشير أن ما تحاول الحكومة فعله هو «تغطية عجزها عن معالجة الأزمة الاقتصادية بإدعاءات وآليات سنووية في حال تبنيها إلى انكماش في الاقتصاد، وتراجع في مردود ضريبة المبيعات يفوق ما يمكن تحصيله من الضرائب الجديدة على رواتب الطبقة الوسطى التي تتنوّج من الضرائب وارتفاع الأسعار». أما عن «صندوق النقد»، فقال إنه «يتعامل مع الدول من منظور سياسي لا اقتصادي، وهو الآن يمارس الضغوط على الجانب الأردني بعد التوافقات مع النظام السوري وروسيا في ما يتعلق بالهدنة وفتح الحدود».

ويُتوقع في حالة إقرار سلسلة ضرائب جديدة أن تسود الشوارع موجة من الرفض، لكنها ربما لن تكون شبيهة بالاحتجاج على قرارات حكومة سمير الرفاعي عام 2010 التي سقطت في بداية الحراك عام 2011، رغم تشابه عدد من الظروف، وذلك في ظل تحالف رأس المال مع السلطة السياسية، وخاصة لو صدّق مجلس النواب وترك الجمهور بلا حامي.

شبكة تراجع دولي في المساعدة في تحطّم فاتورة اللجوء السوري داخل المملكة (أ ف ب)

